يستخدمه البسطاء واكثر ضحاياه من النساء والأطفال

التـوك تـوك.. خطر بثلاث عجلات

عربة التوك توك جاءت من الدول الآسيوية وخاصة من الهند التي تعتبر أكبر مصدر لها عالميا ،، وبفترة قصيرة اجتاحت شوارع العاصمة ومدن المحافظات اليمنية ،، وتميزت بأسعارها الرمزية المناسبة ،، ولكن لفداحة أضرارها وعدم تطابق شروط السلامة عليها تتجه الحكومة إلى حظر استيرادها عبر مشروع قرار رفعته وزارة الداخلية إلى الحكومة ...

تحقيق / أسماء حيدر البزاز

على الواقع قد تختلف المسألة فبالنسبة للتوك توك في اليمن تعد وسيلة جديدة ورائعة وشكلاً مميزاً ,لأنها وسيلة تختصر الوقت بأسعار أقل تكلفة عن تلك التي ندفعها في مركبات السير الأخرى لكن تبقى المشكلة وهي التي استدعت حظرها في أمانة العاصمة المخاطر التي تنتج عن استخدام التوك توك كوسيلة مواصلات خصوصاً في ظل غياب شرطة السلامة في هذه الوسيلة .. وفي هذا التحقيق نتابع القضية.

وهذا ما يراه محمد دهاق – أعمال حرة يقول: عربات التوك توك لا ينقصها سوى التنظيم المروري , وإلا فإنها مثل أي مركبة أخرى , وبالمقابل هي وسيلة للترزق للعديد من الأسر ومن يقول إنها شوهت العاصمة فهذا غير صحيح فإذا أردتم تنظيم العاصمة وشوارعها فعلا , كافحوا ظاهرة الترزق غير المشروع والمتمثل بالتسول والتقطع وعصابات السرقة ..

طلبة الجامعة يقرون بأضرارها ويفضلون منافعها , حيث وصفتها فاتن القدسي – جامعة صنعاء بأنها تاكسي البسطاء , قائلة : جامعة صنعاء قرية علمية متشعبة المداخل ومتباعدة المباني والقاعات الدراسية فبين محاضرة نحتاج للتنقل من قاعة إلى قاعة ولهذا فنحن نستخدم التوك توك ولم تحدث لنا أي إصابات تذكر , سوى ما حدث لإحدى الزميلات من خدوش بسيطة على ساقيها نتيجة وقوف التوك توك المفاجئ وهذا يعود لعدم وجود حزام الأمان .

بيد أن أم سلطان العيني كما حدثتنا أختها نجوى كانت ضحية التوك توك التي هي بحد ذاتها مخاطرة حيث إن عطلاً في العربة تسبب في قلبها رأس على عقب وعلى إثر ذلك فقدت أم سلطان جنينها في شهره الرابع , فمن تشارع ومن تقاضي والسائق هو الآخر قد كسرت يده !!

أحد سائقي دراجة التوك توك النارية مجيب عاطف يعلل سبب قيادته لها حاجته للمال الذي يعول به أسرة مكونة من 11 فردا , مبينا : إن كان هناك خطر فنحن أول المعرضين له , وإن يريدون أن يمنعوا عنا قيادة ذلك فليعطونا البديل !!

أداة للجريمة

وتطرق الخطيب إلى بعض مشاكل سائقي التوك توك فهناك من يقود هذا الوسيلة من الأطفال من هم دون سن الثالثة عشرة وهذا يعد مخالفة قانونية كما أن سائقي هذه الوسيلة الآخرين ليسو مؤهلين ولم يحصلوا على رخصة قيادة لهذه المركبة والأسوأ من هذا كله هو تجاوز سائقي التوك توك لكل قوانين وقواعد المرور وعلى مرائى ومسمع من بعض رجال شرطة السير حيث صار حالهم حال سائقي الدراجات النارية العادية الذين لا أعلم لماذا تم ترقيم درجاتهم دون تسجيل مخالفاتهم المرورية التي نشاهدها يوميا أمام أعيننا من قطع لإشارات المرور والتجاوز الخاطئ فهم لا يحتكمون لقانون المرور, كما أن هذه الوسيلة تشكل فرصة وأداة لارتكاب الجرائم وتهديد للأمن وتلوث البيئة وصورة غير حضارية وغير لائقة بأمانة العاصمة مثلها مثل الدراجات النارية العادية.

> **المرور: أكثر ضحايا التوك توك النساء والأطفال**

> **مختصون: لا تتوفر فيه وسائل السلامة.. وضرره أكثر من نفعه**

أخطار جمة

ويرى إدريس علي الخطيب – المدير التنفيذي لمنظمة قف المرورية : أن التوك توك وسيلة النقل التي أثارت إعجاب العامة في بادئ الأمر بعد أن أصبحت من وجهة نظر المواطن حلاً للازدحام وسيلة اقل تكلفة وأكثر سرعة ويستطيع هذا التوك توك اختراق الازدحامات والمرور بين السيارات والشوارع لكن إدريس يرى أن لها أضراراً كثيرة أبرزها أخطارها الأمنية وتسببها في وقوع الكثير من الحوادث المرورية وعدم الالتزام بقواعد المرور , وأصبحت اعراض المشكلة تظهر يوما بعد يوم وأخاف أن تتفاقم بازدياد أعداد هذه الوسيلة التي تشكل الكثير من المخاطر على مستوى السلامة المرورية وعلى المستوى الأمني، أما في الجانب الفني فيرى أن هذه الوسيلة نجدها تفتقر إلى كافة وسائل الأمن والسلامة من حيث التصميم للهيكل لأنه ليس ثابت، كما انه لا توجد به وسائل الأمان للسائق والركاب فبعض منها مصمم لثلاثة إلى أربعة ركاب مع السائق وهذا يشكل خطراً كبيراً على راكبيه ومستخدميه لأنه يتعارض مع وزنه وتصميمه , كما أن هذا التوك توك يستخدم في بعض الدول كوسيلة نقل في الأزقة والشوارع الضيقة التي لا يمكن للسيارت العادية استخدامها أما في صنعاء فقد بات يسابق السيارات في الخطوط الواسعة وهذا يشكل خطراً كبيراً في حال تعرضه لحادث مع سيارة أو شاحنة ما.

الأطفال والنساء

ومن جهته يقول عبد الرزاق المؤيد – نائب مدير عام شرطة السير بأمانة العاصمة : كان التوك توك في بادئ الأمر ذي استخدام شخصي إلا أنه تحول في الآونة الأخيرة إلى عربات أجرة بأعداد متزايدة الذي شكل ضجة وزحمة مرورية وتسبب في عرقلة عملية السير أضف إلى كونه سريع الانقلاب إذا مر بأي منعطف أو حتى صعد الرصيف ناهيك عن ما يسببه من أخطار جسيمة على ركابه لخلوه من أدنى معايير الأمن والسلامة وأشار المؤيد في حديثه إلى أن أكثر ضحايا عربات التوك توك هم الأطفال والنساء الأمر الذي استدعى طرح مشروع قانون لحظره منوها بأن أمين العاصمة منع التجول بعربات التوك توك في أمانة العاصمة منعا باتا .

قرار المنع

المقدم حسين أحمد جميل – مرور منطقة شعوب يقول : أوقفنا 67 عربة توك توك غير مرقمة وقد تلقينا تعليمات بعدم ترقيمها كخطة مسبقة لتوقيفها وهذا ما تم فعلا , أما بشأن مشروع القرار المرفوع من وزارة الداخلية لمجلس الوزراء لمنع استيراد عربات التوك توك ، بعد انتشارها في شوارع العاصمة صنعاء، كوسيلة مواصلات جديدة فأرى أنه قد يكون مشروعاً جيداً يخدم المصلحة العامة والسلامة على الطرق والأمن ولمستخدمي الطريق ولكن مع مراعاة كافة الجوانب الإنسانية كإيجاد حل لكل من أصبح هذه التوك توك هو مصدر رزقه ويجب على الحكومة بما فيها الجهات المختصة كوزارة الداخلية وضع استراتيجية وطنية لمنع انتشار هذا الوسيلة أو الدراجات النارية العادية وإلغاء استخدامها تدريجيا وفق مراحل مع مراعاة إيجاد الحلول البديلة لأصحابها، وأتمنى على وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لشرطة السير وضع قانون للدراجات النارية و التوك توك ومعاملتها معاملة السيارات الأخرى من حيث المخالفات ورخصة القيادة والفحص الفني وغيرها حتى يتم الغاؤها.

ويتفق معه صالح عاطف – مساعد أول مضيفا إلى حديث المقدم جميل : , التوك توك أصبح منتشراً بشكل فوضوي وعشوائي , ومهزلة بكل ما تعنيه الكلمة , فلا يعرفون قانونا ولا نظاما , ونتمنى أن نجد لقرارات وزارة الداخلية صدى على أرض الواقع في إيقاف هؤلاء الذين يلعبون بأرواح الناس باسم الترزق , لا مجرد أن تبقى قوانين لها صدى وقتياً وتنتهي !!

قرار ليس في محله

أثار قرار منع استيراد التوك توك تساؤل العديد من القانونيين ومنهم المحامي والمستشار القانوني خالد محمد الغيثي مدير دائرة الرصد وسيادة القانون في مركز إسناد لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون والذي أوضح قائلا : إن المادة 2 من القانون رقم 49 لسنة 1991 م بشأن المرور وتعديلاته عرفت الدراجة النارية على أنها الدراجة الآلية ويقصد بها (كل مركبة ذات عجلتين أو أكثر ليست مصممة على شكل سيارة مزودة أو غير مزودة بعربة جانبية (سلة) ومجهزة بمحرك آلي دافع.) وهذا التعريف يتضمن الدراجات النارية ذات عجلتين أو أكثر وبذلك فإن الدراجات النارية ذات الثلاث العجلات تدخل ضمن تلك الفئة وأوضحت ذلك المادة 22 من ذات القانون التي نصت على انه (تقسم رخص القيادة إلى الفئات التالية :-

ا: رخصة قيادة سوق الدراجات الآلية (النارية) بكافة أنواعها .) وهذه الدراجات النارية التي بدأت تظهر في السوق اليمنية تخضع في أحكامها للقواعد المنطبقة على الدراجات النارية التي سمحت الحكومة اليمنية استخدامها ودخولها إلى البلاد وخضوعها لأحكام قانون الجمارك ومنحها تراخيص من إدارة المرور (الإدارة العامة لشرطة السير وفقاً للقرار الجمهوري رقم 50 لسنة 2013 م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية) وهذه الإدارة مختصة بتنظيم حركة المرور والمركبات وفقاً لقانون المرور وملزمة بقيد وتسجيل مركبات السير في البلاد الحاصلة على بيان جمركي .

شروط السلامة

مبينا : و ما تناولته وسائل الإعلام فإن حظر استيراد أي سلعة أو منتج لا يكون بقرار من الحكومة وإنما يجب أن يكون بقانون صادر عن مجلس النواب وفقاً لأحكام المادة (1) من القانون رقم 14 لسنة 1990 م وتعديلاته بشأن الجمارك والتي عرفت البضاعة الممنوعة على أنها (كل بضاعة يمنع استيرادها أو تصديرها باستناد إلى أحكام هذا القانون أو النصوص القانونية النافذة الأخرى) وبشأن ما تبرره وزارة الداخلية كما أوردته بعض وسائل الإعلام فإنها مجافية للواقع إذا ما تم قياس مسمى تلك الأضرار بما تحدثها الدراجات النارية ذات عجلتين المسموح استخدامها وتنظيم عملها من قبل وزارة الداخلية (الإدارة العامة لشرطة السير) فالمركبات ذات ثلاث عجلات المعروفة بـ (توك توك) يتوفر فيها وسائل أفضل للسلامة العامة والفنية كما أن منظرها حضاري وأفضل من الدراجات النارية ذات عجلتين وتلك المبررات التي وردت على لسان المسئولين يبدو أن هناك دوافع أخرى غير ما ذكر قد يكون وراؤها من يمكن أن يتضرروا من انتشارها كأصحاب السيارات الأجرة أو الدرجات ذات عجلتين وليس المواطن الذي قد يستفيد منها بشكل جيد .

وأضاف : لو افترضنا صدور قانون يمنع استيراد مركبات (توك توك) فإن مثل ذلك القانون يمكن أن يخالف المبادئ الدستورية الواردة في المادة 7 من الدستور بقيام الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي للبلاد وتحقيق المصلحة الوطنية . أما إذا صدر قرار بمنع استيرادها من الحكومة فإنه يكون معيباً لصدوره من جهة لا تملك حق اتخاذه.

غير أن الشركة التي تستورد عربات التوك توك في اليمن "لغز آل للمواصلات" وعلى لسان نائب مديرها العام مطهر القاضي كان قد صرح لوسائل الإعلام بأن أكثر من 1000 توك توك تجوب شوارع صنعاء لكنه تناول القضية من باب أنها توفر فرص عمل للشباب العاطلين وأكد أنهم يقومون بعقد دورات للأمن والسلامة لسائقي التوك توك. ونوه بأهمية هذه الوسيلة في رفد خزينة الجمارك والضرائب بمبالغ جيدة وتقديمها خدمة تنقل للناس من ذوي الدخل المحدود وبسعر أقل.

وفي كل الأحوال لا يستطيع أحد نفي مخاطر هذه الوسيلة الخطيرة التي قد تعرض من يستقلونها إلى حوادث خطيرة لصغر حجمها وعدم متانة معدنها وغياب شروط السلامة داخلها.. وهذه هي القضية الأهم حتى وإن وجد من يرحب بهذه الوسيلة لتدخل في سوق الخدمة الخاصة بالمواصلات.